طرابلس 16 يونيو 2020م

نحن **وزير الدولة للمرأة والتنمية المجتمعية. حكومة الوفاق الوطني**. ليبيا. **الأستاذة/ أسماء مصطفى الأسطى**

السيدات والسعادة أصحاب المعالي في الدول الأعضاء

في البداية نشكر سعادة السفيرة السيدة/د.هيفاء ابو غزالة **رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية**، والأمين العام المساعد في **جامعة الدول العربية**، على دعوتها الكريمة لحضور الاجتماع الافتراضي؛ للجنة المرأة العربية على المستوى الوزاري حول (**آثار فايروس كورونا على المرأة والفتاة**) حيث نعرض الفرص والجهود، والتحديات والتوصيات.

في البداية تحية ملؤها التقدير والاحترام، على الجهد المبذول في التقرير، الذي وصلنا من قطاع الشؤون الاجتماعية بالجامعة، الذي كان له الفضل الكبير في إعدادنا للتقرير الورقي المفصل الذي رصدنا فيه سياستنا ومواجهتنا للجائحة على المستوى الوطني.

إننا نؤكد لمعاليكم مشاركة المرأة الليبية، في تدابير وسياسات مواجهة جائحة(كورونا) من خلال تواجدها في مواقع صنع القرار، وضمن عديد اللجان التي شكلت لأوجه المعالجة.

ففي الوقت الذي تسارع فيه انهيار النظم الصحية في أغلب الدول المتقدمة؛ مع ارتفاع مؤشرات الإصابة والوفيات، شاعت التوعية بمخاطر الانتشار للفيروس من خلال وسائل الإعلام، مما منحنا فرصة لاتخاذ التدابير الاستباقية للتقليل من حالات الإصابة؛ والاستجابة المجتمعية في الامتثال لقرارات الحظر وطرق الوقاية.

إلا أن استثناءا قد طال المرأة الليبية في طرابلس، بسبب ما واجهته من تلقي للقذائف العشوائية، التي طالت المدنيين من الأطفال والنساء والعجزة، وجابهت وباءا عالميا في آن واحد، خاصة وان حوالي 60 الف عائلة نازحة كابدت المعاناة، وواجهت نسائها صعوبات مضاعفة؛ لحماية أسرهن، وتحمل الآثار الناجمة عن صعوبة تدبر أوجه الحياة اليومية، والخدمات الضرورية، فهي أوضاع تتقاسمها المرأة العربية في فلسطين و سوريا و اليمن، ممن يعانين مشقات الحرب وويلاتها، من عدو معلن؛ يلقي عليهن قذائف الموت، وفي نفس الوقت عدوا آخرا خفيا، لتغدو الحرب ذات شقين؛ مما أثقل كاهلنا كراسمي سياسات وصانعي قرار؛ في ظل شح الموارد، وانشغال القطاع الطبي بجرحى الحرب ومعالجة تداعياتها.

إن هذا الوباء وما ترتب عليه من أهمية للتباعد الاجتماعي، والحجر المنزلي تفاديا للعدوى، نبه إلى ضرورة استخدام التقنية في مجالاتها المتعددة، بداية لاختيارها بديلا مثاليا في التعلم عن بعد؛ عبر منصات التعليم الالكتروني، وبالتدريب للعناصر الطبية في مواجهة الجائحة، كذلك في التسويق لإنتاج النساء رائدات المشاريع

المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وأيضا في وصول الخدمات المعيشية اليومية، وإمكانية انجاز العمل المكتبي من الحجر المنزلي.

إن الاستخدام لأجهزة التواصل الالكترونية، لفتت الانتباه لأهمية تخفيض أسعارها أو تقسيطها، حتى يتاح للمرأة المعيلة والنازحة من توافرها، لتغدو ممكنة الاقتناء، والى أهمية تأمين استقرار التيار الكهربائي، مع خدمات الانترنت المجانية أو المخفضة؛ لنفاذ برامج التعليم والتعلم البديلة.

لقد انشغل العالم كله بتأمين احتياجاته الطبية، ما دعا إلى تأمين احتياجاتنا العاجلة والملحة بالتصنيع المحلي، وهي ضرورة مستقبلية تدعونا للتركيز على أهمية الإنتاج والصناعة بديلا عن الاستيراد.

إن السياسات والتدابير التي اتخذتها (حكومة الوفاق الوطني) في أولوية اهتمامها بالمواطنين العالقين خارج البلاد، وتأمين المقار اللائقة بإقامتهم مع الخدمات الطبية المجانية لأعداد هائلة من بينهم النساء والأطفال والمرضى والمسنين إلى حين وصولهم الآمن إلى ليبيا.

إلا أننا لم نول ظاهرة العنف تجاه المرأة، بما تشمله من الرصد والتحقق، وضرورة توافر الخدمات الخاصة بالنازحين داخليا، فالنزوح واللجوء يطال بعض الدول العربية المتاخمة للدول التي تشهد نزاعا مسلحا، ولكن هناك دولا عربية في مأمن،عليها أن تقدم يد العون للدول الأشقاء في هذه المحنة.

لا شك أن الوقاية وتشديد إجراءات الحماية للنساء والأطفال من العنف الأسرى مهمة للغاية، وكان من الممكن أن تتعهدها الجهات المعنية إلا أننا لم نحصل على البيانات اللازمة، أما منظمات المجتمع المدني، فهي لا يزال دورها ضعيفا، ويقتصر على الجانب الخدمي والتطوعي فحسب، مما يدعو إلى رسم مسارات بما ينبغي لها القيام به.

فالجائحة نبهت إلى دور المرأة العربية ضمن الصفوف الأولى في (الجيش الأبيض) من الأطقم الطبية؛ الذي اتفق على تسميته العالم، كما نبهتنا إلى فئة النساء اللاتي يعملن في المجالات الطبية الأخرى؛ ممن يتوجب علينا تأمين احتياجاتهن أثناء انشغالهن بدورهن الأصيل الهام، مع منح مكافآت مالية لطالبات الامتياز في كليات الطب، اللائي استجبن لنداء المستشفيات العاجل.

لقد ساوت الإجراءات لدينا في مجال العمل بين الرجال والنساء.. ولكن واقع الحال نبهنا إلى ضرورة التمييز الايجابي على منح إجازة للمرأة الأم العاملة، التي تقوم بتربية أحد أبنائها من ذوي الاحتياجات الخاصة، أو اللائي يقمن على العناية بالمسنين، وضرورة

إنشاء صناديق للإعانات في حالات الطوارئ، بغية تقديم مكافآت مالية للنساء في المهن غير النظامية، أو في المهن اليومية، حيث تتناقص مواردهن اللازمة لمواجهة الجائحة.

انتهي إلى ضرورة الاستفادة من هذه الأزمة المفاجئة، لأنه لا تتوافر في سياساتنا كدول عربية تنتمي إلى (جامعة الدول العربية) كمنظمة إقليمية، أن تضع سياسات بعيدة المدى؛ وواجبة التنفيذ لمواجهة الأزمات والأوبئة والكوارث البشرية والطبيعية، وتأتي مواجهتنا لجائحة (كورونا) بمثابة قرع لجرس الإنذار حتى نعمل على وضع إستراتيجية استباقية لمواجهة الجوائح، واتخاذ التدابير اللازمة التي ستنعكس في صياغات التشريعات القانونية الوطنية.

لقد واجهنا صعوبة تتمثل في (اقتصاد الظل) للنساء الليبيات ممن لم ينلن الترخيص، أو التسجيل في الغرف التجارية الحكومية؛ ،من رائدات المشاريع الصغرى ومتناهية الصغر والمتوسطة، اللائي واجهن انهيارا كبيرا قد ينعكس عليهن بالتراجع، أو يصيبهن اليأس، فيتوقفن لغياب الدعم والتعويض المادي الناشئ عن خسارتهن؛ بما يضمن استمرارهن كقوى بشرية منتجة، ودعمهن للمضي قدما عبر تأمين منح القروض المالية المجزية مقابل التسجيل، مع الإعفاء من رسوم الضرائب، وتخفيض قيمة الأقساط وغيرها من الآليات الوطنية الواجبة.

في الختام، إن (حكومة الوفاق الوطني) تستعد إلى ما بعد انتهاء الحرب، و زوال الجائحة بخطط استباقية استشرافيه، تستهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والنهوض ببلادنا من أتون الحرب، إلى المستقبل الذي نطمح إليه جميعا .

شكرا لكم..
وفقكم الله جميعا

أ/ أسماء مصطفى الأسطى
وزير الدولة للمرأة والتنمية المجتمعية
حكومة الوفاق الوطني. ليبيا